الأنباء
السبت 31 ديسمبر 2011

بديع: الخلافة الراشدة وإحياء دولة الإسلام والشريعة هدف الإخوان في مصر

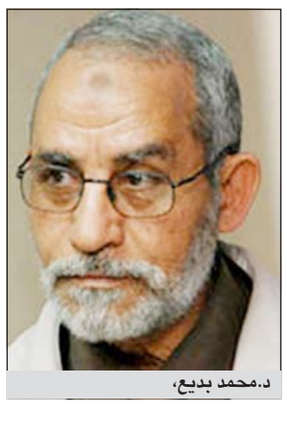
د.محمد بديع،

قال د.محمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، إن تكوين الخلافة الراشدة من الأهداف المرحلية التي حددها الإمام حسن البنا لتحقيق الغاية العظمى للجماعة، وهي أن تحيا من جديد الدولة المسلمة وشريعة القرآن، مشيرا إلى أن تحقيق الغاية العظمى بات قريبا بعد ثورات الربيع العربي، وأشار بديع في رسالته الأسبوعية إلى أن الإمام حسن البنا حدد في رسالة المؤتمر السادس غايتين لجماعته.

موضحا: الغاية القريبة للإخوان يبدو هدفها وتظهر ثمرتها من أول يوم ينضم فيه الفرد إلى الجماعة، وتبدأ بتطهير النفس وتقويم السلوك وإعداد الروح والعقل والجسم لجهاد طويل.

وتحدث بديع عن الغاية البعيدة قائلا: «لابد فيها من توظيف الأحداث وانتظار الزمن وحسن الإعداد وسبق التكوين، تشمل الإصلاح الشامل الكامل لكل شؤون الحياة، وتتعاون عليه قوى الأمة جميعها، وتتناول كل الأوضاع القائمة بالتغيير والتبديل لتحيا من جديد الدولة المسلمة وشريعة القرآن».

وأوضح بديع أن الإمام البنا حدد لما وصفه بـ«الغاية العظمى» أهدافا مرحلية ووسائل تفصيلية تبدأ بإصلاح الفرد ثم بناء الأسرة، ثم إقامة المجتمع ثم الحكومة، فالخلافة الراشدة فأستاذية العالم.

واعتبر بديع أن من وصفهم بـ«المناوئين» يحاولون أن يعطلوا الإخوان أو يشغلوهم بمعارك جانبية ودعاوى براقة زائفة، يمزقون بها صفوف الأمة ويغرقونها في الجدل العقيم، وأضاف: «وصل الأمر إلى استدراج لمعارك ومواجهات مختلقة.. بل إلى إسالة دماء طاهرة بريئة كل ذلك لتعطيل المسيرة وإجهاض الثورة وشغلنا عن غاياتنا العظمى وأهدافنا المحددة».

وحذر بديع مما وصفه بـ«محاولات» تفريق الأمة إلى اتجاهات متضاربة وتمزيق الصف الواحد إلى شباب وشيوخ ورجال ونساء ومسلمين ومسيحيين ومذاهب وفرق، وقال: «نحن نحتاج إلى كل طاقات الأمة وخبراتها.. نحتاج إلى حماس الشباب وقوته، وإلى حكمة الشيوخ وخبرتهم من سبق جهادهم.. يجمعهم جميعا صدق الحب والإخلاص والثقة والهدف المشترك».

«الأمر بالمعروف» تفتح الباب لـ«المطوعين» بمكافأة 500 جنيه
ووزير الأوقاف: الفكرة مرفوضة ولا يقبلها الدين الإسلامي المعتدل

أعلن القائمون على صفحة «هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمصر» استقلالهم التام عن حزب النور والدعوة السلفية، بسبب ما وصفوه بـ «الموقف المخزي واستنكار الحزب لعلاقته بالصفحة»، مؤكدين أنهم سيبدأون أعمالهم الإدارية في الأول من يناير على أن تبدأ الهيئة مباشرة أعمالها التنفيذية بعد شهر من ذلك التاريخ. وفتح القائمون على صفحة «هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» باب العمل معهم في وظيفة «المطوع» بمكافأة قدرها 500 جنيه مصري، في الوقت نفسه نفى فيه حزب النور أي صلة له بهذه الصفحة.

وقال القائمون على الصفحة في البيان الخامس لهم «نعلن عن استقالتنا التامة والنهائية عن حزب النور وتوقفنا الكامل عن أي أنشطة تتعلق به، وذلك جزاء وفاقا للموقف المخزي الذي اتخذه قادة الحزب وهيئته العليا التأسيسية وذلك بعد أن كنا قد التحقنا بالحزب بناء على وعد صريح وتصريح مباشر من قادته ومؤسسيه بالسعي لإنشاء الهيئة بعد أن يتم التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية على غرار ما تم في الأراضي المقدسة».

ومن بين المؤهلات المطلوبة، الحصول على شهادة إتمام التعليم الدراسي الأساسي (ثانوية عامة أو دبلوم المدارس الفنية) والأولوية لخريجي المدارس الأزهرية وخريجي جامعة الأزهر، والتفرغ التام لمدة 8 ساعات يوميا. من جانبه رفض وزير الأوقاف د.محمد عبد الفضيل القوصي فكرة فرض الأمر بالمعروف أو النهى عن المنكر على المواطنين بالقوة، معتبرا أن ذلك سلوك غير مقبول ولا يقبله الدين الإسلامي الحنيف الداعى إلى الاعتدال.

الجماعة الإسلامية ترفض دعوة الكنيسة لحضور قداس عيد الميلاد

رفض حزب «البناء والتنمية» الجناح السياسي للجماعة الإسلامية في مصر، الدعوة التي وجهتها الكنيسة الأرثوذكسية للأحزاب المصرية، ومن بينها الأحزاب الإسلامية لحضور قداس عيد الميلاد. وأكد محمد حسان، رئيس المكتب الإسلامي للجماعة لـ «بوابة الشروق» ان الجماعة والحزب لن يلبيا الدعوة التي وصلت من الكنيسة، لانهما يعتبران الاحتفال طقسا دينيا مسيحيا، ليس لهما ان يحضراه.

فيديو يؤكد براءة الفتاة المسحولة

تعرضت الفتاة التي تم سحلها ونزع ملابسها أمام مجلس الوزراء لحملة شرسة بل هناك من اتهمها في شرفها وآخرون قالوا انها «لو كانت بنت محترمة لم تكن لتنزل إلى الميدان بهذه الملابس» وقالوا عنها كثيرا من الكلام. ظهر اليوم فيديو جديد تماما لهذه الفتاة وهي ليست منتقبة ولكنها ملثمة وكانت في ميدان التحرير تعالج المصابين حيث ظهرت وهي تحاول اسعاف سيدة عجوز كانت في الميدان، وبهذا الفيديو يتم نفي كل ما قيل عن هذه البنت انها كانت مأجورة.

إحراق 3 منازل قبطية بأسيوط بعد نشر صور مسيئة للرسول على الفيسبوك

القاهرة: أحرق محتجون مصريون ثلاثة منازل قبطية في اسيوط بعدما نشر طالب قبطي رسوما اعتبرها المعتدون «مسيئة للرسول» وتدخلت قوات الشرطة والجيش لاخماد الحرائق الثلاثة ونقلت اسرة الطالب الى مكان آمن. ووفقا لشهود عيان وقعت المشاجرة بين طلاب مسلمين وزميل لهم قبطي يدعي مسعود عبداللاه في مدرسة منقباد الثانوية المشتركة في اسيوط على خلفية نشر الاخير رسوما على صفحته الشخصية على فيسبوك رأى فيها الطلاب المسلمون اساءة للنبي، وتطورت المشاجرة الى تراشق بالحجارة بين أسرة الطالب ومجموعة من المسلمين الذين انضموا لاحقا للمهاجمين.

أم تنافس ابنتها في الانتخابات بقنا

قنا ـ أ.ش.أ: رغم أن الانتخابات البرلمانية بمحافظة قنا عادة ما يغلب عليها طابع الصراع والمنافسة بين مرشحين أشداء من أبناء العمومة أو القبيلة الواحدة أو الأشقاء، فإن انتخابات برلمان الثورة أظهرت نوعا جديدا من المنافسة تدور رحاها داخل البيت الواحد بين أم وابنتها وكل منهما تسعى لكسب وحشد أصوات الناخبين لقائمة الحزب الذي تخوض الانتخابات تحت قائمته.

وتتنافس المرشحة آمال عبد الرحيم عويس مع ابنتها «فاطمة مصطفى» بالدائرة الأولى ومقرها مركز شرطة قنا والتي تضم «بندر قنا ومركز قنا ومركز قفط»، وتخوض الأم الانتخابات على قائمة حزب الوسط، في حين تخوضها ابنتها على قائمة حزب الأحرار. وكانت آمال عويس قد خاضت انتخابات 2010 مستقلة على مقاعد «الكوتا» ولم توفق، وهي من الشخصيات التي أثارت جدلا واسعا وحطمت التقاليد الصعيدية بحضورها سرادقات عزاء وجلسات الصلح جنبا إلى جنب مع الرجال.

أما ابنتها «فاطمة مصطفى» فتخوض الانتخابات معتمدة على تأييد الشباب ومشاركتها مع الائتلافات والحركات السياسية بالمحافظة.

وتقول الأم إن ترشح ابنتها أمامها لا يضايقها لكون مناخ الحرية والديموقراطية الذي تعيشه مصر هذه الأيام ساهم بشكل كبير في وجود مثل هذه المنافسة التي تعد غريبة إلى حد ما على المجتمع الصعيدي.

تفاصيل مخطط "دفاع الرئيس المصري السابق" للهروب من العقاب
الديب: مبارك سيظل على سريره فترة المحاكمة "لأسباب طبية".. وكنت أتمنى وقوفه كـ "الأسد"!

صورة أرشيفية لمبارك على السرير أثناء نقله لحضور جلسة محاكمته

قال فريد الديب محامي الرئيس السابق، ان «مبارك» سيرقد على سريره طوال جلسات محاكمته، ولن يدخل المحكمة واقفا، او حتى على كرسي متحرك، لاعتبارات طبية، وليس استعطافا لاحد، كما يدعي البعض.

واضاف «الديب» حسب «المصري اليوم»: «كان يسعدني ان يدخل الرئيس السابق الى المحاكمة واقفا كالاسد الجسور، ليواجه الاتهامات الموجهة اليه»، وأكد ان رئيس المحكمة سبق ان سأل الطبيب المرافق لـ «مبارك»: «هل من الممكن ان يجلس على كرسي متحرك؟»، فرد عليه الطبيب: «ان ذلك مستحيل، لان السرير الذي يرقد عليه مزود بتوصيلات يستطيع ان يسعفه من خلالها، حال اصابته بجلطة في القلب او المخ، ولو وضعناه على كرسي متحرك، فإن اسعافه ووضعه على السرير مرة اخرى قد يستغرق وقتا يستحيل معه انقاذ حياته». وحول استدعاء الفريق سامي عنان، رئيس اركان القوات المسلحة، نائب رئيس المجلس العسكري، للشهادة، قال «الديب» انه لم يطلب سماع شهادته، لانها لن تفيده او تضره، وسبق ان قال «عنان» في تصريحات صحافية يوم 8 اكتوبر الماضي، عقب الاستماع لشهادة المشير، ان ما تردد عن طلب الرئيس السابق من معاونيه سحق المتظاهرين واخلاء ميدان التحرير غير صحيح، والصحيح ما قاله المشير في شهادته. واكد انه لم يطلب سوى الاطلاع على البيان الذي ورد من محافظة جنوب سيناء، بخصوص الاراضي التي تم بيعها لرجال اعمال ومستثمرين بخلاف حسين سالم منذ 1988 وحتى الآن، وتزيد على 10 آلاف متر، كما طلب الحصول على شهادة من نيابة الاموال العامة، بحصول شركة «نعمة للغولف» التي يملكها «سالم» على قروض. وقال «الديب»: «سأعلن سبب الطلب في المحكمة، واذا لم اجد في الاوراق التي طلبتها ما احتاج اليه، فسأبدأ في اعداد دفاعي، واعتقد ان القضية امامها اسابيع او اشهر قليلة للحكم». إلى ذلك حصلت «الشروق» المصرية على الملامح الرئيسية لخطة الدفاع عن الرئيس المخلوع حسني مبارك ونجليه علاء وجمال في قضايا قتل المتظاهرين وإهدار المال العام وتصدير الغاز لإسرائيل، والمقرر الكشف عنها حينما يفتح المستشار أحمد رفعت، رئيس المحكمة، باب المرافعة. وقال مصدر مطلع ان دفاع مبارك يعتزم الإعلان أثناء المرافعة تنازله هو ونجليه عن قيلات شرم الشيخ التي اشتروها من رجل الأعمال الهارب حسين سالم والمتهم في القضية، للإفلات من تهمة التربح واستغلال النفوذ. وحول الاتهام بشأن قتل المتظاهرين في 28 يناير الماضي، يعتزم الدفاع الاستشهاد بأقوال المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، واللواء عمر سليمان، نائب الرئيس السابق، خلال المحاكمة، والتي نفيا فيها إصدار مبارك أوامر بقتل المتظاهرين، بحسب المصدر، وأن الرئيس المخلوع كان يجهل بوجود قتلى، وأنه قرر التخلي عن منصبه عندما اكتشف تصاعد وتيرة الاحتجاجات ضده. وتتضمن خطة الدفاع أيضا، بحسب المصدر الذي رفض الكشف عن هويته، أن يستند مبارك في اتهامه بتصدير الغاز لإسرائيل، إلى تضمن معاهدة كامب ديفيد التي أبرمت مع الكيان الصهيوني بندا حول تصدير البترول لإسرائيل، وأن الرئيس المخلوع أراد استبدال البترول بالغاز نظرا لحاجة البلاد للمواد البترولية، أما بخصوص السعر فسيلقي الدفاع بالمسؤولية على اللجنة التي قامت بتسعير الغاز. ومن المزمع أن يستشهد دفاع مبارك بتصريحات م.عبدالله غراب، وزير البترول الحالي، والتي قال فيها «إن إسرائيل والأردن أبدتا استعدادهما للمفاوضات بشأن تعديل الأسعار».

الطيب يعزل البشري والعوا من "لجنة الأزهر" ومصدر مسؤول ينفي

نشرت «بوابة الوفد» قرارين للدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر رقمي 108 و285 لسنة 2011، الأول يفيد بقيامه بعزل المستشار طارق البشري، نائب رئيس مجلس الدولة الأسبق ورئيس لجنة التعديلات الدستورية من رئاسة اللجنة القانونية لإعداد قانون جديد للأزهر، وعين الطيب نفسه رئيسا للجنة بدلا من البشري.

كما يثبت القرار عزل الطيب للدكتور محمد سليم العوا، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، من عضوية اللجنة.

وعلمت «بوابة الوفد» أن قرار الطيب بعزل البشري والعوا بعد لقاء جمعهم يوم 25 مايو الماضي، عرض فيه البشري مشروع قانونه، الذي تضمن ضم جميع الهيئات الإسلامية الرسمية مثل دار الإفتاء والأوقاف للأزهر الشريف، وأن يكون شيخ الأزهر بالانتخاب، وهو ما رفضه د.أحمد الطيب.

ويفيد القراران بأن ما نشرته إحدى الصحف بالأمس عن لقاء شيخ الأزهر بالمستشار البشري خلال الأيام الماضية لوضع اللمسات النهائية لمشروع قانون الأزهر غير صحيح، لسابقة عزل البشري، فضلا عن أن الخلافات دبت بين البشري والطيب في شهر مايو الماضي.

من جانبه، نفى مصدر مسؤول بمشيخة الأزهر استبعاد بعض الخبراء من لجنة إعادة صياغة قانون الأزهر الشريف رقم 103 لسنة 1961.

ووصف المصدر في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط مساء اول من امس ما أوردته بعض الصحف المستقلة والحزبية خلال اليومين الماضيين باستبعاد فضيلة الإمام الأكبر د.احمد الطيب شيخ الأزهر الشريف لبعض الخبراء من لجنة تطوير الأزهر بأنه كلام غير صحيح ووهم وخيال لا أساس له من الصحة ولا يمت للحقيقة بصلة.

إلهام شاهين: الثورة لم تضف أي جديد وأتمنى في 2012 عودة مصر لسابق عهدها

وصفت الممثلة المصرية الهام شاهين عام 2011 بأنه من اصعب الاعوام التي مرت على مصر خاصة في المجال الفني نظرا لدخول البلاد في دوامة العنف غير المنتهي.

وذكرت الهام شاهين التي تصادف ذكرى مولدها 3 يناير المقبل ان مصر تمر بمنعطف خطير اوقف معه كل نواحي الحياة خاصة الاقتصادية وعرضها لازمات حادة خاصة البورصة التي تتعرض لنزيف حاد في قيمتها السوقية بالاضافة الى التظاهرات الفئوية والقصور الامني والعشوائية في اتخاذ القرارات وعمليات التخوين بين القوى السياسية.

إلهام شاهين

وعن موقف الاسلاميين الذين حصدوا اغلب مقاعد مجلس الشعب من الفن قالت انها لن تترك مصر وبلدنا اصل الفن ولها مكانة خاصة على مستوى العالم.

واضافت انه بالرغم من ثورة 25 يناير الا انه لم تتم اضافة جديد مثل حقوق المواطنين في مجال الصحة او المستوى الاجتماعي بل زاد تدهورا اكثر من قبل.

وعن امنياتها خلال 2012 اشارت الى انه حاليا لا يستطيع اي انسان ان يحلم بأي شيء الا عودة مصر الى سابق عهدها بلد الأمن والأمان.

واشنطن: مصر ستوقف دهم المنظمات غير الحكومية وستعيد المعدات التي صادرتها

عواصم ـ وكالات: اعلن مسؤول اميركي رفيع امس الجمعة ان مصر اكدت للولايات المتحدة انها ستوقف المداهمات ضد المنظمات الاميركية وغيرها من المجموعات المطالبة بالديموقراطية وستعيد المعدات التي صادرتها. وقال المسؤول الذي لم يكشف اسمه ان السفيرة الاميركية في القاهرة آن باترسون تلقت تأكيدات بذلك من جانب المسؤولين المصريين، بينهم اعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يحكم مصر منذ الإطاحة بحسني مبارك في فبراير. واضاف المسؤول ان باترسون تحدثت الى المسؤولين عن المداهمات التي نفذت الخميس ضد مجموعات مدافعة عن حقوق الإنسان ومجموعات مطالبة بالديموقراطية، بينها المعهد الوطني الديموقراطي الاميركي والمعهد الدولي الجمهوري الاميركي وكذلك منظمة فريدم هاوس (دار الحرية) الاميركية. وقال في رسالة الكترونية للصحافيين «طلبت السفيرة وتلقت تأكيدات القيادة المصرية ان المداهمات ستتوقف وستتم اعادة المعدات فورا». واضاف «كما اوضحت اننا نتوقع ان تعاود كل المنظمات الدولية، بما فيها التي تتلقى دعما من الحكومة الاميركية، عملها الطبيعي في اسرع وقت ممكن دعما للانتقال الديموقراطي الجاري في مصر».

من جانبها، أعربت مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أمس عن قلقها من المداهمات التي نفذتها قوات الأمن المصري على مقار مجموعات حقوقية ترمي إلى ترهيب النشطاء. وكانت قوات الأمن فتشت 17 مقرا لمنظمات أهلية على خلفية اتهام السلطات مجموعات تتلقى تمويلا من الخارج بإثارة الاضطرابات السياسية عقب الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في فبراير.

إلى ذلك قررت السلطات القضائية في محافظة أسيوط امس الأول إغلاق مقر «المعهد الديموقراطي الأميركي» في المحافظة. وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «الأهرام» امس إن أحمد فتحي رئيس نيابة جنوب أسيوط الكلية قرر مصادرة الأجهزة والحاسبات الآلية والمبالغ المالية المضبوطة بداخل المقر الكائن في شارع الجمهورية الرئيسي وإغلاقه بـ «الشمع الأحمر».

برلمان ودستور ورئيس مدني.. أمنيات المصريين لعام 2012

القاهرة ـ رويترز: برلمان.. دستور.. رئيس مدني.. أمنيات أجمع عليها المصريون لعام 2012 وإن اختلفت رؤيتهم للطريق الأمثل لبلوغها.

إنها أمنيات جديدة على المصريين الذين كانت غاية أحلامهم فيما مضى خفض الأسعار وتحسين الخدمات. فالمطامح والآمال اختلفت بعد إسقاط حكم حسني مبارك في فبراير الماضي.

البعض تراوده الآمال والبعض ينظر للمستقبل بترقب وحذر.

يقول حسني عبدالرحمن (48 عاما) وهو محاسب يعيش في وسط القاهرة «عشنا في 2011 أجمل لحظات عمرنا. حققنا ما لم يكن متوقعا. لكن القادم أفضل في 2012».

وتابع قائلا «السنة الجديدة سيكون بها برلمان يعكس ارادة الشعب وليس مزورا مثل السابق. الانتخابات كانت جيدة جدا هذه المرة وأتطلع لرؤية الكثير من الشخصيات المحترمة التي فازت حتى الآن تحت قبة البرلمان». ويجري المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون مصر انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل بدأت في 28 نوفمبر 2011 وتنتهي في 18 يناير 2012. وأصدر المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس قرارا بدعوة مجلس الشعب الجديد للانعقاد في 23 يناير. ومن المقرر وفق الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في مارس ان يختار مجلسا الشعب والشورى لجنة تأسيسية من 100 عضو لصياغة دستور جديد للبلاد.

ويعول كثير من النشطاء السياسيين على أن يتضمن الدستور الجديد مواد تضمن مستقبل الديموقراطية في مصر من بينها وضع حد أقصى لعدد مرات الترشح للرئاسة والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية وإطلاق حرية التعبير.

يقول زكي محمد (40 عاما) الموظف بإحدى المؤسسات التعليمية «العام الجديد يشهد مرحلة خطيرة في تاريخ مصر. مجلس الشعب القادم هو الذي سيختار لجنة وضع الدستور وهذا الدستور هو ما سنحتكم اليه للخروج من كل الخلافات السياسية التي نعيشها الآن».

وحقق حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين تقدما ملحوظا في المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب تلاه حزب النور السلفي الذي كان أداؤه بمثابة مفاجأة بينما لم تستطع التيارات الليبرالية حصد عدد كبير من الأصوات حتى الآن.

ويخشى البعض من أن تؤدي هيمنة التيار الإسلامي على مجلس الشعب القادم الى صياغة دستور يغفل حقوق الأقليات ويفرض قيودا صارمة على المواطنين. لكن عماد عبدالتواب صاحب متجر العطارة في حي الحسين يرى أن طريق الديموقراطية لا خوف منه وأن من اختار اللجوء لصناديق الاقتراع عليه احترام النتائج مهما كانت.

وقال «هانت. انتهت المرحلة الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب والمرحلة الثالثة على الأبواب. مش هنفضل في مظاهرات واعتصامات طول حياتنا. لازم بقى نحكم صوت العقل».

وأضاف «السنة الجديدة ستكون افضل من الماضية. صحيح الثورة قامت في يناير 2011 لكن دي كانت البداية لازم نكمل المشوار عشان نشوف مصر الحقيقية.. مصر القوية».

ويتطلع المصريون لرؤية رئيس جديد في 2012 يكون مواطنا عاديا من المدنيين. يقول حمادة محمد الجرادي (34 عاما) الذي يعمل بمجال الترجمة «أتمنى ان يأتي العام الجديد لمصر بحكومة منتخبة ورئيس مدني منتخب يقودها للأفضل ويضعها في مصاف الدول المتقدمة».

ويتابع «لكن قبل ذلك كله أتمنى أن يحفظ للمواطن المصري كرامته وآدميته ليكون النواة التي تقوم عليها نهضة علمية وصناعية.. عايزين مصر أفضل لأولادنا».

وتعاقب على حكم مصر أربعة رجال من الجيش منذ ثورة 23 يوليو 1952 وقيام النظام الجمهوري كان آخرهم مبارك الذي أطاحت به ثورة 25 يناير 2011.

وأعربت عدة شخصيات عن استعدادها لخوض أول انتخابات رئاسية تجرى بعد ثورة يناير من أبرزها المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى والمفكر الإسلامي د.محمد سليم العوا والداعية الإسلامي الشيخ حازم صلاح أبواسماعيل والمستشار هشام البسطويسي نائب رئيس محكمة النقض سابقا والفريق أحمد شفيق الذي تولى رئاسة الوزراء لفترة قصيرة في أوائل 2011.

وبعد ضغط شعبي متواصل حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهلة غايتها نهاية يونيو لاختيار الرئيس الجديد.

لكن مايكل بشاي الذي سافر للعمل في استراليا منذ عامين يقول «مش مهم اسم الرئيس القادم. المهم يكون عندنا رئيس نقدر نحاسبه وفق الدستور والقانون وأن يطبق القانون على الكبير قبل الصغير وأولهم رئيس الجمهورية».

وأعرب آخرون عن أمنيات متعددة في 2012 مثل القصاص من قتلة «الشهداء» وتحسن الوضع الاقتصادي وعودة الاستقرار والأمن للشارع المصري لكنهم ربطوا تحقق هذه الأمنيات بقيام مؤسسات قوية في الدولة مثل البرلمان وحكومة تتمتع بتأييد شعبي حقيقي.

وجاءت أمنيات المصريين لعام 2012 على خلاف ما خلصت إليه دراسة أجراها المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن أمنياتهم لعام 2011 تحت عنوان «أحلام المصريين وآليات تحقيقها ومعوقاتها.. وهل يوجد حلم قومي؟».

وأظهرت تلك الدراسة التي أجريت على عينة من 2956 مصريا ومصرية ونشرت في 17 يناير الماضي قبل أيام قليلة من الثورة أن تحقيق العدالة والاستقرار السياسي وخفض الأسعار وشرب مياه نظيفة وتوفير مواصلات مريحة تتصدر أمنيات المصريين في 2011.

وعزا د.سعيد صادق أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأميركية هذا التحول في هرم أمنيات المصريين الى الثورة وما أحدثته من حراك في المجتمع المصري.